مع عقلية السلطة الاردنية وتكون مستعدة للانضواء تحت « خيمتها » ، بحيث يعود نفوذ السلطة الاردنية ، الى نفس حالته السابقة بعد التسوية السياسية ، مع تغييرات شكلية ليس غير .

وهذا الفهم للامور تؤكده تصريحات رسمية . ففي ٦ كانون الاول اعلن الملك حسين في لندن انه لا يستبعد احتمال فصل الضفة الغربية المحتلة من الاردن عن الضفة الشرقية كجزء من تسوية سلمية شاملة . واضاف « ان مستقبل الضفة الغربية والفلسطينيين **يحدد بعد وليس قبل تسوية عامة** للنزاع وفقا لقرار مجلس الامن » .

وفي ١٠ كانون الاول قال الملك في واشنطن ان قضية انشاء دولة منفصلة للفلسطينيين هي « الان قيد الدرس على أعلى المستويات في العالم العربي » لكنه اضاف ان مثل هذا الامر غير وارد في هذه المرحلة لان « موقفنا الاساسي هو انه يجب اولا الوصول الى حل ، وبعد ذلك يمكننا ان نرى ماذا يريد الجميع ان يفعلوا في المستقبل ، ضمن **نطاق الاسرة الاردنية** » .

ولاستكمال الصورة حول هذا الموضوع تجدر الاشارة الى النشاطات المختلفة الدائرة حوله . فقد نشرت صحيفة « الصنداي تلغراف » يوم ٣ كانون الثاني تعليقا يقول ان انشاء دولة فلسطينية منفصلة بات الان موضوع نقاش للمرة الاولى خلال البحث عن سلام في الشرق الاوسط ... فالمدن والاراضي التي يرفض الفرقاء الحاليون في النزاع التنازل عنها ، قد يوافقون على تركها لدولة صغيرة جديدة يجري خلقها في المنطقة . وحين زار الرئيس الروماني « نيكولاي تشاوشسكو » المغرب اعلن يوم ٧ كانون الاول تأييد رومانيا لانشاء دولة فلسطينية مستقلة .

أما داخل الضفة الغربية فقد نقلت وكالات الانباء يوم ٧ كانون الاول مقتطفات من مقال كتبه السيد حمدي كنعان الرئيس السابق لبلدية نابلس في جريدة القدس قال فيه « اننا نرفض وحدة الضفتين على أساس الضم ونرغب في وحدة عادلة بين الضفتين » وقال انه بدلا من أن توجه السلطات الاردنية التهديدات وتهم الخيانة الى الذين ينادون بالكيان الفلسطيني ، فان على هذه السلطات ان تسهل قيام هذا الاتحاد بين الضفتين . وعلى صعيد اخر مختلف ذكرت صحيفة فتح يوم ١٣ كانون الاول ان اجتماعا حضره عرب من المناطق المحتلة وزعماء اسرائيليون عقد حديثا في « نتانيا » للبحث في اقامة دولة فلسطينية .

وبهذا نرى ان حديث الدولة الفلسطينية ، لم يعد حديث همس بين الجدران ، وهو بالاضافة الى علنيته اصبح جزءا بارزا من الحسابات السياسية في المنطقة ، وخاصة فيما يتعلق بحسابات السياسة الاردنية .

ب.ح.

---

(٥) القضية الفلسطينية دوليا

لا شك أن الضربة القوية التي تم توجيهها الى حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الاردن في شهر ايلول ١٩٧٠ قد تركت اثرها الواضح والمتميز على تطورات القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي في الشهرين الاخيرين . واول ما يلفت نظر المتتبع للاحداث هو انحسار اهتمام الاوساط الدولية والصحافة العالمية بحركة المقاومة ومطالبها ، واسقاطها الى حد بعيد من حساباتهم كقوة ثورية تفعل في المنطقة وتقرر مصير الاحداث ومجراها . يضاف الى ذلك احساس الاوساط الدولية المعنية بالاطمئنان النسبي في هذه الفترة باعتبار ان حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة قد اعيدت الى « حجمها » المطلوب على الصعيد العربي الرسمي بعد أن تم ادخالها كليا تحت وصاية الحكومات العربية ووضعها تحت رحمة السياسات العربية الرسمية المحلية والدولية ، من هنا الاطمئنان الدولي الاستعماري بأن حركة المقاومة لم تعد تشكل الخطر الذي كانوا يظنون انها تشكله على المشاريع الاستعمارية المرسومة للمنطقة العربية بما في ذلك تصفية قضية شعب فلسطين نهائيا .

ومن جهة اخرى يتبين ايضا لمتتبع التطورات الدولية للقضية الفلسطينية في المرحلة الاخيرة ان اهم ما يميز هذه الفترة هي التحركات النشيطة في السياسات الداخلية والخارجية من قبل كافة الاطراف المعنية باتجاه الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان كل طرف من هذه الاطراف يدفع باتجاه الحل